



أزمة مستعصية تبحث عن حل

الأردن يحاول مواجهة البطالة بسلاح القطاع الخاص

تزايد الضغوط على الحكومة لإصلاح سوق العمل

وأكد نائب رئيس الهيئة الإدارية للمنتدى كريمة قعوار خلال اللقاء أهمية المشاركة بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى التعافي المنشود والخروج من آثار جائحة كورونا الاقتصادية. وقال إنه "هناك ضرورة ملحة لتطبيق أولويات الحكومة للتعافي الاقتصادي وإعطاء الأهمية لبعض القطاعات الواعدة التي تستحق الرعاية لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية كالصناعات الغذائية والدوائية".

ورجحت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيفات الائتمانية في تقرير أصدرته نهاية الشهر الماضي أن يتعافى الاقتصاد الأردني بشكل تدريجي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2 في المئة خلال الفترة العامين الحالي والقادم. وأشار خبراء الوكالة إلى أن ارتفاع معدل النمو سيؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بشكل تدريجي إلى 21 في المئة بحلول 2023.



ناصر الشريدة

ارتفاع البطالة وتباطؤ النمو أهم التحديات التي تواجه الأردن

واعتمدت الحكومة موازنة هي الأصعب والأكثر استثنائية للعام 2021، وقد أقرت في أبريل الماضي حزمة برامج تحفيزية للاقتصاد بقيمة تقدر بحوالي 448 مليون دينار (630 مليون دولار)، للتخفيف من الآثار السلبية التي تسببت فيها الجائحة. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني قد حث في تقرير أصدره منتصف مايو الماضي حول "حالة الاقتصاد الأردني 2020"، الحكومة على وضع خطة اقتصادية تعتمد على الاستثمار بمصادر بديلة وجديدة، وإعداد خطة شاملة ومحكمة تعتمد لتنشيط الاستثمارات وجذب المزيد منها إلى البلاد. ووضعت وكالة فيتش في مايو الماضي التصنيف الائتماني للأردن على المدى المتوسط عند بي بي سالب مع نظرة مستقبلية "سلبية"، ما يؤكد التحديات التي تواجهه المالية العامة للدولة التي تسعى إلى إنعاش اقتصادها المتضرر.

وذكرت فيتش حينها أن التوقعات السلبية تكسر خطر زيادة تدهور الدين الحكومي، وسط تعاف غير مؤكد وسياسي اجتماعي صعب في أعقاب جائحة كورونا.

وتظهر أحدث بيانات وزارة المالية أن رصيد الدين العام المستحق على الأردن في الأشهر الخمسة الأولى من 2021 ارتفع بنحو اثنين في المئة 27 مليار دينار (38.1 مليار دولار)، مقارنة مع 26.49 مليار دينار في نهاية 2020. ويعادل الدين العام 85.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

حملت إشارات البنك الدولي حول المعدلات المرتفعة للبطالة في الأردن انتقادات لخطط الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الحكومة لتوسيع آفاق سوق العمل، وهو ما دفعها إلى إعادة النظر في استراتيجيتها من خلال مطاردة حل توسيع مشاركة دور القطاع الخاص في التنمية وبالتالي توفير فرص وظيفية أكثر.

تحفاجه القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية من دعم في هذه المرحلة. واعتبر وزير التخطيط والتعاون الدولي ناصر الشريدة أثناء لقائه بمجلس إدارة وأعضاء منتدى الاستراتيجيات الأردني في وقت سابق هذا الأسبوع، أن الأردن يواجه مطبات يجب تجاوزها سريعا من خلال تحفيز النمو وكل ما له علاقة بذلك. ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى الشريدة قوله إن "أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد اليوم تتمثل بارتفاع معدل البطالة وتباطؤ النمو وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك التحديات التي فرضتها الجائحة محليا وعالميا".

وأعدت الحكومة وثيقة حول أولوياتها حتى 2023 ووثيقة الأربن 2025، بالإضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية وأهداف أجندة التنمية المستدامة والبرنامح التنفيذي للأعوام 2021-2024. وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد وجه الحكومة نهاية مايو الماضي إلى وضع برنامج عمل اقتصادي واضح المعالم مرتبط بمدد زمنية محددة لتنفيذه، بالشراكة مع القطاع الخاص من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي.

ولفت بشكل واضح إلى تحدي الفقر والبطالة، قائلا إنها "ازدادت بشكل ملحوظ نتيجة تداعيات جائحة كورونا، ويتطلب المزيد من الجهود للحد منها". وبين أكتوبر 2016 وأبريل 2017، أصدر العاهل الأردني ما يُعرف بـ"الأوراق النقاشية"، وعددها سبع، وهي تمثل رؤيته لتحقيق الإصلاح الشامل، لكن المتابعين رأوا أنه لا توجد إرادة حقيقية لتنفيذ الإصلاح، ما أدى إلى خروج احتجاجات خلال السنوات الماضية للمطالبة بتغيير النهج. وتستهدف أولويات الحكومة تحفيز القطاع الخاص على توفير المزيد من فرص عمل، وزيادة الصادرات من خلال حملة من الإجراءات والإصلاحات التي وزعت على ثلاثة محاور أساسية. ويتضمن محوران منها الأولويات القصوى على المستوى الكلي، أما المحور الثالث فيشمل مستوى القطاعات المستهدفة في المرحلة الحالية، وهي السياحة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة. ويراهن المسؤولون الأردنيون الآن على اعتماد نموذج شركات جديد لتعزيز مؤشرات النمو وذلك بتوسيع دور القطاع الخاص إلى جانب ما يقوم به القطاع العام.

عمان - يعطي تقرير حديث للبنك الدولي تطرق إلى قضية البطالة توكيدا على أن الأردن لا يزال بعيدا عن بلوغ أهداف دعم سوق العمل بالشكل المطلوب في ظل الخطة البيئية المتعلقة بتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

ويتخوف خبراء اقتصاد ومسؤولون أردنيون من تداعيات الأوضاع الاقتصادية التي قد توجب التوتّر الاجتماعي جراء حالة التدهور الحاصلة والتي زادت من تعقيداته الأزمة الصحية.

وأقر وزير العمل يوسف الشمالي بوصول نسبة البطالة بين الشباب إلى نحو 50 في المئة. وقال في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية مؤخرا إن "تقرير البنك الدولي بشأن نسب البطالة حقيقي وواقعي ولا ننكر ذلك".

ووفقا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية التي نشرت أواخر الشهر الماضي، فقد سجل معدل البطالة في الربع الأول من العام الجاري 24.7 في المئة، بارتفاع مقداره 5.7 نقطة مئوية عن الربع الأخير من العام الماضي.

وبلغ عدد العاطلين عن العمل 400 ألف شخص بينهم 260 ألف من فئة الشباب من إجمالي نحو 10.75 مليون نسمة يمثلون عدد السكان، وهي نسبة يعتبرها المسؤولون الحكوميون عالية جدا. ويشهد الأردن منذ عشر سنوات ارتفاعا مطردا في نسبة البطالة، ورغم الوجود الحكومي بالتشغيل والتوظيف، إلا أنها لم تنعكس على أرض الواقع.

وتشكل البطالة أكبر الهواجس للأردن الذي يعاني بالأساس أوضاعا اقتصادية صعبة فاقمتها قيود وإغلاقات نحو عام بسبب جائحة كورونا، التي رفعت أيضا مديونية البلد الداخلية والخارجية. وتأثر البلد الذي يستورد أكثر من 90 في المئة من حاجاته من الطاقة ويعتمد على المساعدات بشكل مفرط كثيرا بالازمتين المستمرتين في كل من العراق وسوريا وخاصة أزمة اللاجئين. وجراء ذلك تعرض سوق العمل الأردنية لمنافسة قوية مع العمالة السورية، حيث تستوعب البلاد حوالي 2.9 مليون غير أردني، بينهم 1.3 مليون سوري، والباقي يمثلون جنسيات مصرية وفلسطينية وعراقية ويمنية.

وفي محاولة لإحتواء أزمة البطالة تبحث الحكومة حاليا لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد من أجل تخفيف هذه المشكلة المزمنة. وعقدت الحكومة سلسلة لقاءات مع ممثلي القطاع الخاص حول أهم السياسات والإصلاحات المطلوبة للنمو وخلق فرص العمل بالإضافة إلى ما

برنامج سوداني لتفكيك العقبات أمام تنمية الثروة الحيوانية

القطاع من قبل السلطة. وقال إن "أغلب النشاط يتولاه القطاع الخاص ولا تقوم وزارة الثروة الحيوانية إلا بإجراءات محدودة".

وأشار إلى أن صادرات اللحوم تستطيع الوصول إلى 3 مليارات دولار سنويا، وتعمل على سد العجز في الموازنة العامة إلا أنها لا تحقق سوى مليار دولار في الوقت الحاضر. ويستحوذ السودان على حوالي 30 في المئة من الثروة الحيوانية في العالم العربي، مما يتيح له تحقيق إيرادات كبيرة يمكن من خلالها معالجة الاختلالات في التوازنات المالية.

وتؤكد المنظمة العربية للتنمية الزراعية قدرة قطاع الثروة الحيوانية في السودان على سد فجوة اللحوم الحمراء في الدول العربية إذا ما اتخذت إجراءات محكمة لرفع كفاءة الإنتاج.

وكان محمد يوسف مدير الإدارة العامة للمحاجر وصحة اللحوم بوزارة الثروة الحيوانية قد أكد منتصف الشهر الماضي وجود وفرة كبيرة من الضأن للسوق المحلي وأيضا للتصدير. وقال في ذلك الوقت إن عائدات صادرات الماشية بلغت 300 مليون دولار في الربع الثاني من العام الجاري، لكنه أشار إلى أن الصادرات لم ترتق للمستوى المطلوب مقارنة بحجم كمية المواشي في البلاد.

وتستهدف الخرطوم السوق السعودية بشكل كبير حيث كانت تصدر سنويا ما بين 6 و7 ملايين رأس من الماشية، لكن منذ بداية 2021 لم تتمكن من تصدير سوى أكثر بقليل من مليون رأس.

وأعلنت الحكومة في مارس الماضي عن مبادرة مصري الماشية لتشجيع الاستثمارات في الثروة الحيوانية لدعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

وبجسب وزير الثروة الحيوانية حافظ إبراهيم عبد النبي فإن القطاع يساهم سنويا بحوالي 15 و20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسودان.

وتشير التقديرات إلى أن السودان يتمتع بقرابة 102 مليون رأس من الماشية، تتحرك في مراعي طبيعية، تقدر مساحتها بنحو 118 مليون فدان، فضلا عن معدل أمطار سنوي يزيد عن 400 مليار متر مكعب.

ورغم كل المحاولات لجذب الاستثمارات في القطاع، إلا أن الخرطوم عجزت عن الاستفادة من الأموال المتدفقة إليها وزيادة احتياطاتها النقدية من العملة الصعبة، التي تعد من بين الأضعف عربيا بواقع مليار دولار، وفق صندوق النقد الدولي.

وذكرت وكالة الأنباء السودانية الرسمية أن وزارة الثروة الحيوانية اتفقت مع بنك الثروة الحيوانية الأربعة الماضي على تشكيل لجنة للشراكة الاستراتيجية للمشاريع المتمثلة في تطوير القطاع الإنتاجي التقليدي وإنتاج اللحوم المكثفة بمواصفات عالية تسهم في زيادة الصادرات.

وتشمل الاتفاقية أيضا تطوير وتأهيل أسواق الماشية والمسالخ بكافة المحافظات عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الاستثمار في تمويل وإنشاء المحاجر البيطرية والمسالخ مع إنشاء محطة استثمارية لمساعدة مصدري المواشي. ويرى خبراء أن توسيع نشاط هذا القطاع الاستراتيجي يحتاج إلى تمويل كبير قد لا تتمكن الحكومة من توفيره وبالتالي فإن عليها عقد صفقات استثمارية جديدة لجذب المزيد من رؤوس الأموال إليه.

وبينما تمتلك البلاد ثروات طبيعية هائلة، لم تتمكن كل الحكومات التي تقلدت السلطة طيلة عقود من استغلالها على النحو الذي يحقق قفزات سنوية في الناتج المحلي الإجمالي، ويعود بالنفع على السكان.

ولم ينجح قطاع الثروة الحيوانية الذي يعتبر نطف السودان الحقيقي، في أداء دوره الحقيقي كمصدر للنقد الأجنبي ومعززا للنمو الاقتصادي وقطاع الصادرات في البلاد.

وأكد رئيس غرفة مصدري اللحوم السابق خالد القبول في تصريحات سابقة عدم وجود أي عناصر لتمكين في

وقبل الإطاحة بالرئيس المخلوع عمر البشير واجهت الثروة الحيوانية صعوبات كبيرة تحول دون الاستغلال الأمثل لها منها فرض رسوم على نقلها بين المحافظات المختلفة، وانتشار التهريب عبر الحدود.

ويغفل الإهمال البيطري إحدى الصعوبات الأخرى أمام تصدير الثروة الحيوانية، نظرا لغياب شروط الجودة وعدم وجود مسالخ متطورة، وهو ما يفقد القطاع قيمة مضافة، يمكن أن تدر عائدات أكبر على الخزينة العامة للبلاد.

وأكد رئيس غرفة مصدري اللحوم السابق خالد القبول في تصريحات سابقة عدم وجود أي عناصر لتمكين في

في هامش الربح الذي شهدناه أثناء الربع الأول من العام الجاري استمر، وأسهم في تحقيق هذا الأداء ارتفاع حجم المبيعات وأسعار المنتجات".

وأرجع البنبان تلك المؤشرات إلى ارتفاع أسعار النفط وتوازن العرض والطلب لمعظم المنتجات الرئيسية في ظل مواصلة الاقتصاد العالمي طريقه نحو الانتعاش.

وتعززت قدرة الشركة على الاستفادة من تحسن الظروف الخارجية من خلال مواصلتها تنفيذ برنامج التحول واسع النطاق الذي تبنياه، إذ حرصت على ضبط حركة رأس المال بشكل قوي. وبدأت الشركة، التي استحوذت شركة أرامكو النفطية قبل عامين على 70 في المئة من أسهمها في صفقة بلغت 69.1 مليار دولار، في 2015 برنامجها التحولي بهدف تطوير نموذجها التشغيلي وزيادة القدرة التنافسية وتعزيز الاستفادة والابتكار.

وأبرز البنبان اهتمام سابك المستمر بعوائد المساهمين، إذ أوصى مجلس إدارة الشركة في يونيو الماضي بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 1.75 ريال للسهم

سابك السعودية تجني أكبر الأرباح في عشر سنوات

الرياض - حققت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في الربع الثاني من العام الحالي صافي ربح هو الأعلى منذ عشر سنوات والذي تم تسجيله في الربع الثالث من عام 2011، كما فاقت الأرباح والإيرادات متوسط توقعات المحللين.

وبلغت إيرادات الشركة 42.42 مليار ريال (11.3 مليار دولار)، محققة زيادة قدرها 13 في المئة مقارنة بالربع السابق، مدفوعة بالطفرة في الطلب على المشتقات النفطية والكيميائية حول العالم.

وبلغ الدخل من العمليات للربع الثاني نحو 10 مليارات ريال (2.67 مليار دولار)، بزيادة 45 في المئة عن الربع السابق، في حين وصل صافي الربح إلى 7.64 مليار ريال (أكثر من ملياري دولار بقليل)، وهو أعلى بنسبة 57 في المئة من صافي الربح للربع السابق.

وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة سابك الرئيس التنفيذي يوسف بن عبدالله البنبان أن أداء الشركة المالي في الربع الثاني كان قويا. ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى البنبان قوله إن "التحسن

وأنجزت فرق العمل في تحقيق قيمة 230 مليون دولار في نهاية الربع الثاني من 2021 نتيجة أنشطة التعاون. واعلنت مؤخرا عن خطط لإعادة ترتيب أنشطة التسويق والمبيعات تتضمن تحديدا نقل مسؤولية التسويق والمبيعات لعدد من منتجات البتروكيماويات والبوليمرات إلى سابك، في المقابل ستتركز شركة أرامكو لتجارة المنتجات البترولية على منتجات الوقود. ويقول خبراء إن هذه التغييرات تعكس دور سابك بوصفها الذراع الكيميائية لأرامكو بما يتوافق مع استراتيجيتي الشركتين على المدى الطويل.

وأظهرت سابك في الربع الثاني من 2021 التزامها المستمر بالاستدامة عبر تدشين عدد من المبادرات المهمة التي تضمنت إطلاق مادة جديدة معاد تدويرها من النفايات البلاستيكية، وإطلاق برامج تعاون رفيعة المستوى من شأنها طرح منتجات سابك من البوليمرات الدائرية المعتمدة في قطاعات مختلفة منها قطاع العناية الشخصية وقطاع البناء.

الرياض - حققت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في الربع الثاني من العام الحالي صافي ربح هو الأعلى منذ عشر سنوات والذي تم تسجيله في الربع الثالث من عام 2011، كما فاقت الأرباح والإيرادات متوسط توقعات المحللين.

وبلغت إيرادات الشركة 42.42 مليار ريال (11.3 مليار دولار)، محققة زيادة قدرها 13 في المئة مقارنة بالربع السابق، مدفوعة بالطفرة في الطلب على المشتقات النفطية والكيميائية حول العالم.

وبلغ الدخل من العمليات للربع الثاني نحو 10 مليارات ريال (2.67 مليار دولار)، بزيادة 45 في المئة عن الربع السابق، في حين وصل صافي الربح إلى 7.64 مليار ريال (أكثر من ملياري دولار بقليل)، وهو أعلى بنسبة 57 في المئة من صافي الربح للربع السابق.

وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة سابك الرئيس التنفيذي يوسف بن عبدالله البنبان أن أداء الشركة المالي في الربع الثاني كان قويا. ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى البنبان قوله إن "التحسن

وأنجزت فرق العمل في تحقيق قيمة 230 مليون دولار في نهاية الربع الثاني من 2021 نتيجة أنشطة التعاون. واعلنت مؤخرا عن خطط لإعادة ترتيب أنشطة التسويق والمبيعات تتضمن تحديدا نقل مسؤولية التسويق والمبيعات لعدد من منتجات البتروكيماويات والبوليمرات إلى سابك، في المقابل ستتركز شركة أرامكو لتجارة المنتجات البترولية على منتجات الوقود. ويقول خبراء إن هذه التغييرات تعكس دور سابك بوصفها الذراع الكيميائية لأرامكو بما يتوافق مع استراتيجيتي الشركتين على المدى الطويل.

وأظهرت سابك في الربع الثاني من 2021 التزامها المستمر بالاستدامة عبر تدشين عدد من المبادرات المهمة التي تضمنت إطلاق مادة جديدة معاد تدويرها من النفايات البلاستيكية، وإطلاق برامج تعاون رفيعة المستوى من شأنها طرح منتجات سابك من البوليمرات الدائرية المعتمدة في قطاعات مختلفة منها قطاع العناية الشخصية وقطاع البناء.



آفاق مفتوحة تعزز النشاط